

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية

أ. بن مسعود محمد
جامعة أدرار

ملخص:

تحاول هذه الورقة تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفقاً للمؤشرات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف واستخلاص العوامل التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وتقديم مجموعة من المقترحات تساهم في تعزيز الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract:

This paper attempts to assess the climate of foreign direct investment in Algeria according to the international and regional indices by showing the strengths and weaknesses, and to indicate the factors that help improve the state of foreign direct investment in Algeria. Besides, the research tries to provide a set of proposals that contributes in consolidating investment reforms initiated by the Algerian government in this context.

Keywords: foreign direct investment, foreign direct investment climate, indices of foreign direct investment climate, the economic reforms.

مقدمة:

أبرزت العديد من الأدبيات الاقتصادية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتوضيح الدور الذي يلعبه في إحداث التنمية داخل الدول المضيفة من خلال تدعيم الادخار المحلي ورفع معدل الاستثمار المحلي، ونقل التكنولوجيا والاستفادة من الأساليب الإدارية الحديثة. من هذا المنطلق أصبحت الدول تولي أهمية بالغة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من

خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يسمح باستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات.

ولقد دأبت بعض الهيئات الدولية والمؤسسات الخاصة مثل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومجموعة PRS و.....، على إصدار مجموعة من المؤشرات التي تهتم بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم مجموعة من المعايير العلمية توضح الرؤية حول وضعية البيئة الاستثمارية داخل الدول، مما يساعدها على توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تعظيم حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبادرت بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وذلك بناء على تقييم مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية التي شملتها، وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث على النحو الموالي:

ما هي العوامل المساعدة على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق المؤشرات الدولية؟

وبغرض معالجة هذه الإشكالية سيتم تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

- 1- تعريف مناخ الاستثمار الأجنبي وأهميته.
- 2- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.
- 3- دراسة تقييمية لتصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

سنتطرق في هذه النقطة إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا أهميته بالنسبة لاقتصادات الدول النامية.

1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار المنجز من قبل شركة غير مقيمة أو شركة مقيمة تحت الرقابة الأجنبية وذلك من خلال: خلق أو توسيع شركة من خلال فرع مستقل، المشاركة في شركة جديدة أو متواجدة تهدف إلى إقامة علاقات اقتصادية على المدى الطويل، تمكن المستثمر من التأثير الحقيقي على تسيير الشركة¹.

ويعرف حسب مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه ذلك الاستثمار الذي تتوفر فيه الشروط التالية:²
أ/ تدفقات استثمارية عبر الحدود، تقوم بها عادة شركات متعددة الجنسيات (TNCs) يندرج عنها تأسيس شركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج دولتها الأم (Home) في دولة مضييفة للاستثمار (Host)، بحيث يكون لها حصة قد تزيد أو تقل عن 10% من ملكية الاستثمار ويكون لها صوت في عملية إدارة الشركة، وتؤسس لعلاقة طويلة الأمد.

ب/ تحسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مكونات: ملكية الأسهم، الإرباح المعاد استثمارها، القروض بين فروع الشركة الأم. قد يكون هذا الاستثمار جديدا (Greenfield)، أو توسعا في استثمار قائم

¹ Bernard Hugonnier, Investissement direct et coopération internationale et firmes multinationale, économisas, 1984, Paris, pp: 13-14.

² منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم : 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص: 08.

(Brownfield)، أو تملكا من خلال عمليات الاندماج والتملك (Mergers & Acquisitions) وهي الصيغة الأكثر شيوعا. ج/ كما تحتسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رؤوس الأموال المدفوعة عبر الحدود في إطار: اتفاقيات الترخيص وحقوق الامتياز التجاري (Franchise)، عقود الإدارة وعقود التسليم بالمفتاح (Turnkey)، التأجير (Leasing)، التعاقد من الباطن (Sub-contracting)، وشراكات الإنتاج (Production Agreements).

د/ تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات أفقية (Horizontal FDI)، تتم من خلال استثمارات في القطاع أو الصناعة ذاتها التي تعمل فيها الشركة الأجنبية، أو استثمارات عمودية (Vertical FDI) تنقسم بدورها إلى استثمارات أمامية عمودية (Forward Vertical FDI) عند قيام الشركة الأجنبية بتسويق إنتاج شركة محلية، واستثمارات خلفية عمودية (Backward Vertical FDI) عند قيام الشركة الأجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية.

يتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه يتعدى حركة انتقال رؤوس الأموال إلى نقل الآلات والتكنولوجيا والمهارات الإدارية المختلفة، مما يعطي للمستثمر الحق في اتخاذ القرارات والرقابة على مشاريع الاستثمار مما يقلل من عنصر المخاطرة.¹

1-2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يستمد الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته من الدور الذي يلعبه في إحداث التنمية والتي تعني في معناها الواسع عملية توسيع لخيارات البشر،

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص19.

وقد اقتصت بعض الأدبيات الاقتصادية في توضيح هذه المقاربة وذلك بحساب معدل النمو السنوي المطلوب ومن ثم حساب معدل الاستثمار المطلوب، وبمقارنة معدل الاستثمار مع معدل الادخار المحلي فإنه يمكن حساب التدفقات الرأسمالية الأجنبية المطلوبة. وفي ظل مثل هذه المقاربة يبرز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية مختلف الدول، كأحد مصادر التمويل الداعمة للادخار المحلي والمساهمة في رفع معدل الاستثمار المحلي،¹ إضافة إلى كونه أحد القنوات المهمة لنقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية وهو ما جعله محل منافسة بين الدول على المستوى العالمي، حيث ظلت الدول المتقدمة أكبر مستقطب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبلغت حصتها حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، 875 مليار دولار سنة 2006، وذلك من إجمالي التدفقات العالمية البالغة 1306 مليار دولار، في حين بلغ نصيب البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية حسب ذات التقرير: 379 مليار دولار و 69 مليار دولار على التوالي.²

غير أن هذه الوضعية تغيرت بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008)، فحسب تقرير الاستثمار العالمي 2011، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت ارتفاعا متواضعا بنسبة 5 % محققة 1,24 تريليون دولار عام 2010، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 37 % تقريبا عن الذروة التي بلغت قبل الأزمة حيث بلغت 1,97 تريليون دولار سنة 2007، كما أشار التقرير إلى الأهمية التي اكتسبتها الدول النامية والاقتصادات الانتقالية، باعتبارها مستقطبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وباعتبارها جهة

¹ منى بسيسو، مرجع سابق، ص: 05.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، استعراض عام، الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، نيويورك وجنيف، 2007، ص 01.

مصدرة لهذا النوع من الاستثمارات، حيث حظيت لأول مرة بأكثر من نصف التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمار، كما سجلت مستويات مرتفعة وقياسية له¹، كما يتنبأ خبراء الأونكتاد بانتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعودتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة العالمية بحيث يتوقعون ارتفاعا يصل إلى 1,7 و1,9 تريليون دولار في عامي 2012، 2013 على التوالي محققة بذلك الذروة التي كانت قد حققتها سنة 2007². والجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة للفترة: 2005-2011.

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة للفترة: 2005-

2011. الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العالم	980.727	1.463.351	1.975.537	1.790.706	1.197.824	1.309.001	1.524.422
الاقتصادات المتقدمة	622.625	981.869	1.1310.425	1.019.648	606.212	618.586	747.860
الاقتصادات الانتقالية	30.854	54.318	90.800	121.041	72.386	73.755	92.163
الاقتصادات النامية	327.248	427.163	574.311	650.017	519.225	616.661	684.399

Source: unctad data base,

<http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx> (09/08/2012)

2- مناخ الاستثمار ومحدداته:

سنحاول في هذه النقطة التطرق لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم

محدداته.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام، أشكال الانتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص: 01 - x.

² المرجع نفسه، ص: 02.

1-2 تعريف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعبر مناخ الاستثمار عن مختلف الأوضاع والظروف المؤثرة على حركة رأس المال وتوطنه، وتشتمل هذه الأوضاع على الحالة السياسية العامة للدولة، تنظيمها الإداري، ومدى فاعلية أوضاعها الاقتصادية، موقعه الجغرافي، وضعية البنى التحتية بها، نظامها القانوني¹... الخ. كما يعرف مناخ الاستثمار أيضا " بوصفه مفهوما شاملا يتصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"².

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن مفهوم مناخ الاستثمار يشير إلى كل العوامل (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، الإدارية، الثقافية... الخ)، التي يمكن من خلالها الحكم على بيئة الاستثمار في بلد معين بأنها جاذبة أو طاردة للمستثمر المحلي أو الأجنبي، الحالي أو المتوقع مستقبلا.

2-2 محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك صعوبة في حصر العوامل المتحكمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، ذلك أن المحددات المكونة للمناخ

¹ مأمون إبراهيم حسن، موسى عبد العزيز الحمود، مناخ الاستثمار ومآزق التنمية في الوطن العربي، سلسلة المحاضرات العامة، الكتيب رقم 07، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نيسان (أبريل)، 1994، ص: 14.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 34.

الاستثماري تتفاعل فيما بينها (تؤثر وتتأثر فيما بينها)، مما يؤدي إلى خلق ظروف جديدة بمعطيات مختلفة¹.

إضافة إلى أن هذه المحددات تختلف باختلاف النظريات* المفسرة لانتقال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، فنجد نظرية التحركات الدولية لرأس المال تحدد اختلاف أسعار الفائدة بين الدول دافعا أساسيا لهذه التحركات، كما تفسر نظرية المنشأ الصناعية الظاهرة على أساس العوائد المحققة من الاستثمار في الخارج، وكذا امتلاك المؤسسة لمزايا احتكارية وشبه احتكارية، أما النظرية الانتقائية فتفسر الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دالة لثلاثة متغيرات هي: المزايا التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، و المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، والمزايا المكانية أو الإمكانيات التي تتميز بها الدول المضيفة².

بعد العرض المختصر لبعض النظريات وما تتضمنه من عوامل ومحددات تؤدي إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، يمكن عرض أهم هذه المحددات كما أوردها الدكتور محمد البناء، وذلك على النحو الآتي³:

أ/ السياسات العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: وتتضمن العناصر الآتية:

✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

✓ قواعد التشغيل وخروج رأس المال ودخوله،

¹ مأمون إبراهيم حسن، موضى عبد العزيز حمود، مرجع سابق، ص:14.

* هناك العديد من النظريات التي قدمت تفسيرات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نظرية دورة حياة المنتج، نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية، نظرية الموقع، نظرية الموقع المعدلة... الخ.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص: 216-217.

³ محمد البناء، قضايا اقتصادية معاصرة، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 135-136.

- ✓ إجراءات التعامل مع الفروع، ومدى ما يقدم لها من تسهيلات إدارية،
- ✓ هيكل الأسواق (التنافسية)، ودرجة مرونة الأسواق،
- ✓ الاتفاقية الدولية خاصة التجارية،
- ✓ السياسات التجارية (الحماية وحقوق الجمارك مثلا)،
- ✓ السياسات الضريبية (الإعفاءات وأسعار الضريبة).

ب/ المحددات الاقتصادية: وتصنف إلى ثلاث مجموعات تشكل كل مجموعة دافعا معيناً لدى الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، وتتمثل هذه المجموعات في:

• دافع البحث عن الموارد الطبيعية: ويندرج تحت هذه المجموعة البحث عن: المواد الخام، العمالة منخفضة الأجور، العمالة الماهرة، توفر مراكز البحث والتطوير، وجود البنية الأساسية مثل الموانئ والمطارات والطرق ومصادر الطاقة والاتصالات..

• دافع البحث عن السوق: وتهتم الشركات في هذه المجموعة لحجم السوق ومعدل نموه، مستوى دخل الفرد، روابط البلد بالبلدان المجاورة، مدى جودة الطرق ووسائل النقل، وكذلك تفضيلات وأذواق المستهلكين وهيكل الأسواق عموماً.

• دوافع البحث عن الكفاءة: في هذه المجموعة تهتم الشركات بمدى توفر العناصر التي تخفف اعتبارات الكفاءة في الإنتاج مثل: تكلفة الموارد التي تساعد على رفع إنتاجية العمل، تكلفة المدخلات الأخرى مثل النقل والمواصلات الداخلية والخارجية، خاصة اللازمة لنقل المواد الخام والعمالة، الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة التي تقيمها الدولة مع الدول الأخرى.

• تسهيلات الأعمال: وتشتمل على العناصر التالية:

- حوافز الاستثمار،

- الترويج للاستثمار (بما فيها الصورة العامة للبلد، والأنشطة المتاحة، وخدمات تسهيل الاستثمارات)،
- التكاليف الإضافية، أو تكاليف الإجراءات الروتينية وتسهيل الأعمال والناجمة عن الفساد أو عدم الكفاءة الإدارية،
- الحياة الاجتماعية، مثل توفر مدارس لغات أجنبية ونوعية الحياة... الخ،
- خدمات ما بعد الاستثمار .

3- دراسة تقييمية لتصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ

الاستثمار الأجنبي المباشر:

سنتطرق في هذه النقطة إلى تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية المختارة والمهتمة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه المؤشرات، وسنعمد بشكل كبير على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات* وذلك على النحو الموالي:

3-1 المؤشرات العامة لتقييم مناخ الاستثمار:

أ/ مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: (FDI

Performance Index & FDI Potential Index)

أصدرت أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (FDI Inward Index) لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001، وذلك لقياس قدرة الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في نظرة جديدة تحاول المقارنة بين القوة الاقتصادية للدولة ومدى توافقها مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر

* هي عبارة عن هيئة عربية دولية تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، أنشئت سنة 1974 وياشرت عملها مطلع أبريل 1975، تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية

في نشاطها الاقتصادي. في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين؛ الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والثاني مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبمقارنة وضع الدولة في المؤشرين تتحدد وضعيتها في مصفوفة الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي.¹

وبمقارنة وضعية الدول في مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات تصنف إلى أربع مجموعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تصنيف الدول وفقا لمؤشري الأداء الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

المجموعة	التوصيف
مجموعة الدول السبّاقة	مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع
مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها	مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع
مجموعة الدول ما دون إمكاناتها	مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع
مجموعة الدول متدنية الأداء	مؤشر منخفض مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، ص: 120.

- وضع الجزائر في المؤشرين:

وفقا للترتيب الصادر عن الأونكتاد والذي يشمل ترتيب الدول في هذين المؤشرين خلال الفترة: 1990-2010، احتلت الجزائر مراتب متأخرة في الترتيب العالمي، فأحسن ترتيب لها في مؤشر الأداء سنة 2009 كان المرتبة 82، بينما كان أحسن ترتيب لها في مؤشر الإمكانات سنة 1990 هو المرتبة 51. والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرين:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، الكويت، ص: 119.

الجدول رقم 03: ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد خلال

الفترة: 2005 – 2010

المؤشر / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانات	66	67	69	71	77	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Web table28 . Inward FDI Performance and Potential Index rankings, 1990-2010, http://unctad.org/sections/dite/docs/wir11_web_tab28.pdf (09/08/2012).

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية في مصفوفة تقاطع المؤشرين

يمكن عرض الجدول الموالي الذي يبرز تطور أو تراجع أداء الدول في

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

الجدول رقم 04: تصنيف الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار

الأجنبي الوارد

1990-1988		1995-1993		2005-2003		
أداء عال	أداء منخفض	أداء عال	أداء منخفض	أداء عال	أداء منخفض	
دون إمكاناتها: الجزائر الكويت ليبيا السعودية الإمارات قطر	سابقة: البحرين سلطنة عمان	دون إمكاناتها: الأردن الكويت ليبيا السعودية سلطنة عمان الإمارات	سابقة: البحرين قطر ليبيا السعودية سلطنة عمان الإمارات	دون إمكاناتها: الجزائر الكويت ليبيا السعودية سلطنة عمان تونس	سابقة: الإمارات البحرين الأردن قطر	إمكانات عالية
أداء عال	أداء منخفض	أداء عال	أداء منخفض	أداء عال	أداء منخفض	إمكانات منخفضة
الأردن لبنان المغرب السودان اليمن	فوق إمكاناتها: مصر سوريا تونس	فوق إمكاناتها: السودان الجزائر لبنان	فوق إمكاناتها: مصر المغرب تونس اليمن	أداء منخفض: سوريا اليمن	فوق إمكاناتها: مصر لبنان المغرب السودان	

المصدر: منى بيسيرو، مرجع سابق، ص: 19.

¹ تم الاكتفاء بالبيانات الواردة في الجدول أعلاه نظرا لعدم توفر بيانات حديثة عن هذه المصفوفة.

وفقا لمصفوفة تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نجد أن الجزائر قد تراجعت في التصنيف من مجموعة الدول ما دون إمكاناتها (ذات الإمكانات العالية والأداء المنخفض) خلال الفترة: 1988-1990 إلى مجموعة الدول ذات الإمكانات الضعيفة والأداء المنخفض خلال الفترة: 1993-1995، لتتحسن وضعيتها خلال الفترة: 2003-2005 وترجع إلى مجموعة الدول ما دون إمكاناتها. في حين نجد بعض الدول العربية التي كانت تصنف ضمن نفس مجموعة الجزائر استطاعت التحسين من تصنيفها كالإمارات وقطر اللتان انتقلتا إلى مجموعة الدول السبّاقة (ذات الإمكانات والأداء العالين) خلال الفترة: 1988-2005، وبمقارنة وضع الجزائر مع بعض الدول العربية يمكن القول أن التحسن المحدود لوضع الجزائر في المصفوفة يعكس ضعف أدائها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشير الإحصاءات أن الجزائر استقطبت 2,571 مليار دولار بنسبة مئوية تقدر بـ: 0,16% من مجموع التدفقات العالمية. ويمكن عرض نسبة استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا أو دول المغرب العربي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عالميا

الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,594	2,746	2,264	2,571
الجزائر(%) من التدفقات العالمية)	0,110	0,123	0,084	0,145	0,229	0,173	0,169
الجزائر(%) من التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا)	8,83	7,74	6,94	11,22	15,07	14,41	33,45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

unctad data base, <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx> (09/08/2012)

ويعزز الطرح السابق قلة عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر والتي بلغت: 0,78% من مجموع المشاريع الاستثمارية المعلنة للفترة: 2002-2010، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: المشاريع الاستثمارية المعلنة في الجزائر للفترة: 2002-2010

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%
الاستثمارات المحلية	67280	99,22	5035015	74,83
الشراكة	245	0,36	843135	12,53
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	0,42	850613	12,64
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	0,78	1693748	25,17
المجموع العام	67808	100	6728763	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتوفرة على الموقع الشبكي التالي:

http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare, (18/11/2011).

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول أن 0,78% من المشاريع الاستثمارية الموجودة بالجزائر يساهم بنسبة 25,17% في الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعني أن عدد الاستثمارات الأجنبية وإن كان محدودا إلا أن قيمة الأصول والتوظيفات لديها تعتبر كبيرة جدا مقارنة بالشركات الوطنية المستثمرة، وهو ما يوجب على الجهات المختصة وضع خطة إستراتيجية لتحسين الأداء، عن طريق استغلال الإمكانيات التي تميز الاقتصاد الجزائري كمزايا الموقع أو حجم السوق أو تلك المتعلقة بوفرة الموارد المختلفة، والعمل على تفعيل وتطوير السياسات المتعلقة بالترويج للاستثمار الأجنبي.

ب/ المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ سنة 1996، ووفق هذا المؤشر فإن المناخ الجاذب للاستثمار هو الذي يستند إلى

اقتصاد " يتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري"¹، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر السياسة المالية معبرا عنه بالعجز أو الفائض في الميزانية، ويهتم بدرجة التوازن الداخلي للاقتصاد، ومؤشر سياسة التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويهتم بتطورات سياسة سعر الصرف لغرض دراسة التوازن الخارجي للاقتصاد، ومؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، والذي يعبر عن تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.²

بالاستناد إلى المعطيات السابقة يمكن تلخيص وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة: 2005 – 2010 في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: وضع الجزائر في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة:

2010 – 2005

المؤشر/ السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر السياسة المالية	3	1	3	3	(3)	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3	0	3
مؤشر السياسة النقدية	1	0	0	0	0	1
المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	2,33	1,033	2	2	-1	2,33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص: 28.

² المرجع نفسه، ص: 28 - 29.

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه يمكن القول بأن هناك تحسنا كبيرا في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في الفترة: 2005-2010 باستثناء سنة 2009 والتي شهدت تراجع درجة المؤشر بسبب تراجع مؤشر السياسة المالية، حيث ارتفع عجز الميزانية العامة بـ: 16,5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2008. وبما أن ثلثي هذا المؤشر والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية متحكم فيها داخليا بينما الثلث المتعلق بالتوازن الخارجي مرهون بالسوق الدولية للمحروقات¹، فإن على الجهات المختصة العمل على تحسين مؤشري السياسة المالية والنقدية وذلك من خلال التحكم في عجز الميزانية العامة ومعدل التضخم في إطار إستراتيجية تؤسس لتوازن داخلي يتميز بالاستقرار.

3-2 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

سنعرض في هذه النقطة إلى تصنيف الجزائر في أهم مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

أ/ المؤشر المركب للمخاطر القطرية²:

يهدف هذه المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السيادية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، مؤشر تقييم المخاطر المالية، حيث تقسم الدول حسب هذا المؤشر إلى خمس مجموعات، وتتنخفض درجة المخاطر بارتفاع درجة المؤشر³، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 190.

² تقوم مجموعة (PRS) بإصدار هذا المؤشر شهريا من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)، وذلك منذ العام 1980.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010،³ الكويت، ص: 156.

الجدول رقم 08: دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جدا	100 - 80
درجة مخاطر منخفضة	79,9 - 70
درجة مخاطر معتدلة	69,9 - 60
درجة مخاطر مرتفعة	59,9 - 50
درجة مخاطر مرتفعة جدا	49,9 - 0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، الكويت، ص: 156.

ب/ مؤشر الإنستيتيوشنال إنفستور للتقييم القطري:

يصدر مرتين عن مجلة الإنستيتيوشنال إنفستور منذ العام 1998، ، ويتم احتساب المؤشر بناء على نتائج مسح استقصائية، ويغطي المؤشر 178 دولة من بينها 20 دولة عربية، يتم تصنيفها تدريجيا من صفر إلى مائة نقطة مئوية، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطر في الدولة¹.

ج/ مؤشر وكالة دان آند برادستريت للمخاطر القطرية:

يهتم هذا المؤشر بقياس المخاطر القطرية المتعلقة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويغطي 132 دولة من بينها 17 دولة عربية، ويعتمد على أربع مجموعات* تغطي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية الكلية،

¹ المرجع نفسه، ص: 157.

* تغطي المجموعات الأربع: المخاطر السياسية (البنية المؤسسية، سياسة الدولة الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمالات العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية)، المخاطر التجارية (الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد)، نقلا عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، الكويت، ص: 267.

المخاطر الخارجية، المخاطر التجارية، حيث تقسم هذه المخاطر إلى سبع مجموعات من: DB1 إلى DB7، تضم كل مجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين: a و b، وتعتبر الدول الحاصلة على التصنيف: DB1 الأقل مخاطرة، في حين تعتبر الدول الحاصلة على التصنيف: DB7 الأعلى مخاطرة¹.

د/ مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يهتم هذا المؤشر بقياس المخاطر المرتبطة بقدرة الدول على السداد، ويعكس مدى تأثير الالتزامات المالية للمؤسسات العاملة في هذه الدول، بأدائها الاقتصادي وبأوضاعها السياسية وبيئة أداء الأعمال فيها، ويستند هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية لتقييم العوامل السياسية، والمخاطر المالية المختلفة، وسلوك السداد في العمليات قصيرة الأجل. تقسم الدول وفق هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي تقسم إلى أربع فروع من (A1) إلى (A4)، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف: B، C، D، كما يغطي المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية.²

ه/ تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المخاطر القطرية:

يمكن تلخيص وضع الجزائر في هذه المؤشرات في الفترة: 2005-2010 في الجدول الموالي:

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص: 158.

² المرجع نفسه، ص: 267.

الجدول رقم 09: وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المخاطر القطرية للفترة:

2010 - 2005

2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشر	
72,0	70,8	77,5	78,5	77,8	77,3	درجة المؤشر	المؤشر المركب
منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	درجة المخاطرة	للمخاطر القطرية
56,3	55,9	54,7	53,9	48,9	47,5	درجة المؤشر	مؤشر الانستيتيوشنال
معتدلة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطرة	انفستور للمخاطر القطرية
DB5b	DB5a	DB5a	DB5a	DB5a	DB5a	درجة المؤشر	مؤشر دان أند براد
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطرة	ستريت للمخاطر القطرية
A4	A4	A4	A4	A4	A4	درجة المؤشر	مؤشر الكوفاس
الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	درجة المخاطرة	للمخاطر القطرية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادات، الكويت.

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه يمكن القول أن الجزائر تقع ضمن مجموعة الدول التي تتميز بوجود مخاطر استثمارية بغض النظر عن درجة تلك المخاطر، وفيما يتعلق بالفترة: 2005-2010 فقد تحسن ترتيب الجزائر في جميع هذه المؤشرات مقارنة بالفترة السابقة، حيث سجلت تقدما في رصيد المؤشر للمخاطر القطرية، كما تحسنت وضعيتها إلى الدرجة DB5a في مؤشر دان أند برادستريت، وفيما يتعلق بمؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور فقد تحسن تصنيفها من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة، أما بالنسبة لمؤشر الكوفاس فقد سجلت تحسنا من درجة المضاربة إلى الدرجة الاستثمارية A4. وعموما يمكن القول أن هذا الوضع يعكس مدى الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، غير أن ذلك يتطلب مزيدا من الجهود لتحسين الوضع في المؤشرات الأخرى.

3-3 مؤشرات دولية مختارة:

سنحاول في هذه النقطة الوقوف على تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية المهمة الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية.

أ/ مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد): Corruption Perception Index

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة الشفافية الدولية (Transparency International)، منذ عام 1995، والتي تعرف الفساد على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة"¹، ويرصد هذا المؤشر مدى التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية والشركات العالمية. ويهتم بتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وأثر ذلك على المناخ الاستثماري، كما يهتم أيضا بنظرة الشركات العالمية الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة ومدى توفر التشريعات القانونية والإجرائية للحد من الفساد داخل تلك الدول، إضافة إلى مدى إقرار مبدأ المحاسبة والمساءلة لضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي.² ويمكن توضيح دليل هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: دليل مؤشر الشفافية (النظرة للفساد)

التوصيف	درجة المؤشر
درجة فساد عالية	0
درجة شفافية عالية	10
مستويات متدرجة من الشفافية	10 - 0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص:111.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص: 71.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص:111.

ب/ مؤشر الحرية الاقتصادية: (Economic Freedom Index)

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج (Heritage Foundation)، بالتعاون مع صحيفة وول ستريت (Wall Street Journal)، منذ العام 1995، وهو يهدف إلى قياس درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد وأثر ذلك على الحرية الاقتصادية¹. ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار كل ما هو متعلق بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة والعوائق التجارية وغيرها من المعوقات.²

يتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تشمل:³

- السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)،
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)،
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد،
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)،
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر،
- وضع القطاع المصرفي والتمويل،
- مستوى الأجور والأسعار،
- حقوق الملكية الفردية،
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية،
- أنشطة السوق السوداء.

¹ يقصد بالحرية الاقتصادية: "حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات خارج إطار المصلحة العامة"، نقلا عن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص: 100.

² المرجع نفسه، ص: 99 - 100.

³ المرجع نفسه، ص: 99.

تعطى هذه المكونات أوزانا متساوية، وتحسب قيمة المؤشر بأخذ متوسطها، ويكون دليل المؤشر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: دليل مؤشر الحرية الاقتصادية

التوصيف	قيمة المؤشر
حرية اقتصادية كاملة	1 - 1,95
حرية اقتصادية شبه كاملة	2 - 2,95
ضعف الحرية الاقتصادية	3 - 3,95
انعدام الحرية الاقتصادية	4 - 5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص: 99.

ج/ مؤشر سهولة أداء الأعمال: (Ease of Doing Business)

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير بيئة الأعمال، الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي (World Bank Group)، ومؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) منذ العام 2004، ويعتبر هذا التقرير نتيجة لمجهود فريق عمل متخصص.¹ ويتم احتساب هذا المؤشر بأخذ متوسط عشر مؤشرات فرعية²، والتي تكون قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، بحيث كلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.³

د/ مؤشر التنافسية العالمية: (Global Competitiveness Index)

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، الكويت، ص: 105.

² "المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر المركب هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع". نقلا عن: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص: 105.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص: 178.

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) منذ سنة 1979، ويهدف إلى قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة على المستوى الدولي.¹ حيث يهتم بتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، مما يجعله حافزا لتبني الإصلاحات الهادفة للرفع من مستويات الإنتاجية وبالتالي مستويات المعيشة للشعوب.²

يضم هذا المؤشر مؤشرين فرعيين هما: مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية، ويحتسب بأخذ متوسط ثمان عوامل هي:³

- درجة الانفتاح،
- دور الحكومة،
- وضع القطاع المالي،
- البنية الأساسية،
- البيئة المعلوماتية،
- نظم الإدارة،
- وضع العمالة،
- وضع المؤسسات.

ه/ تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية المختارة:

بعد استعراض هذه المؤشرات يمكن توضيح ترتيب الجزائر فيها خلال الفترة: 2005 - 2010 من خلال الجدول الموالي:

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص: 123.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص: 159.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص: 123.

الجدول رقم 12: ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية المختارة خلال الفترة: 2005 -

2010

المؤشر/ السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الشفافية	97 من 159	84 من 163	99 من 180	92 من 180	111 من 180	105 من 178
مؤشر الحرية الاقتصادية	114 من 161	119 من 161	134 من 161	102 من 162	107 من 183	105 من 183
مؤشر سهولة أداء الأعمال	128 من 155	116 من 175	116 من 175	125 من 178	134 من 181	136 من 183
مؤشر التنافسية العالمية	82 من 117	76 من 125	29 من 128	81 من 131	99 من 134	83 من 139

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه ووفقا لمؤشر التنافسية العالمية فقد تم تصنيف الجزائر ضمن الدول التي تمر بالمرحلة الثالثة من مراحل التنمية،¹ كما تصنف في المراكز العشر الأولى عربيا ضمن نفس المؤشر، أما بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال فتأتي في المرتبة 116 وذلك سنة 2006 و2007 كأحسن ترتيب تحصلت عليه ضمن هذا المؤشر، وقد كان ذلك نتاج الجهود المبذولة والإصلاحات المنجزة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال والتي يمكن ذكرها كما يلي:²

- إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمان والقروض غير المسددة، مما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين المحتملين.

¹ للاطلاع على هذا التصنيف بشكل مفصل يمكن الرجوع إلى معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، الكويت، ص:130.

² معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي: 2006 و2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 30% إلى 25% في مرحلة ثم خفضها في بعض القطاعات إلى 19% في مرحلة أخرى.
- إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء.
- خفض تكلفة نقل الملكية، واعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية.
- زيادة كفاءة المحاكم بهدف تسريع إنفاذ العقود التجارية.

أما بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية فتأتي الجزائر في أواخر ترتيب المؤشر، وهو ما يعكس وجود القيود الاقتصادية التي تعيق أداء المستثمرين الوطنيين والدوليين. وفيما يتعلق بمؤشر الشفافية فنظرا لوجود حالات الفساد الإداري والمالي والتي تعكسها نظرة المستثمرين إلى مناخ الاستثمار بالجزائر، فإن الأسباب الحقيقية ترجع إلى نقشي البيروقراطية وحالات الفساد في مستويات متعددة مما يؤثر سلبا على النظرة المستقبلية لتدفقات الاستثمار الوافدة.

خاتمة:

بالنظر إلى نصيب الجزائر من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي شهدت تحسنا ملحوظا منذ سنة 2005، فإن تلك الزيادة في حجم التدفقات تعكس مدى الإصلاحات المنجزة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا ما يظهر جليا من خلال تصنيفها في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية المهمة بمناخ الاستثمار، كالمؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية والذي يشمل السياسة المالية والنقدية وسياسة التوازن الخارجي حيث حققت الجزائر وفق هذا المؤشر تحسنا كبيرا في مناخ الاستثمار. واستنادا إلى الدراسة التي أجرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي أثبتت صحة العلاقة بين المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية مجتمعة، وبين سلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها، - وذلك بوجود ارتباط موجب بين معدل التغير السنوي في المؤشر

المركب ومعدل التغير السنوي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة: 2000-2007 - فإن هذا يدعو إلى التفاؤل بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للجزائر مستقبلا.

نتائج الدراسة:

بالنظر إلى تقييم وضع الجزائر وفق المؤشرات الواردة في الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ سنة 2005، لكن ذلك لا يعكس حجم الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري،

- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب، وهذا مقارنة بدول أخرى ذات إمكانيات أقل خاصة فيما يتعلق بالموقع الجغرافي أو حجم السوق أو وفرة الموارد المختلفة،
- ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني بسبب ضعف الأداء على مستوى المؤسسات.

ولتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتعين على الجهات المختصة القيام بما يلي:

- إقرار سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالجانب الإداري والقانوني والذي يعمل على تيسير عملية الاستثمار،

- تعزيز الإصلاحات المتعلقة بالجانب المالي والمصرفي وإحداث الاستقرار على مستوى السياسة النقدية،

- تعزيز دور القطاع الخاص بما يضمن مشاركة أكبر لهذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية،

- ضرورة اعتماد نظم إدارية أفضل لتحقيق مستويات عليا من الشفافية
تساعد على التقليل من حالات الفساد الإداري والمالي، وتضمن في نفس
الوقت وجود المحاسبة والمساءلة في المستويات الإدارية المختلفة.

المراجع:

1. باللغة العربية:

- بسيسو منى ، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم : 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.
- بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- البنا محمد ، قضايا اقتصادية معاصرة، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- حسب الله محمد أميرة ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية ، مصر، (د ط)، الدار الجامعية، مصر.
- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- مأمون إبراهيم حسن، عبد العزيز الحمود موسى ، مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي، سلسلة المحاضرات العامة، الكتيب رقم 07، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، نيسان (أبريل)، 1994.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، استعراض عام، الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، نيويورك وجنيف، 2007.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات: 2002، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، الكويت.

2. باللغة الأجنبية:

- Bernard Hugonnier, Investissement direct et coopération internationale et firmes multinationale, économisas, 1984, Paris.

3. مواقع إنترنت:

- http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare
- unctad data base,
<http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx>
- Web table28 . Inward FDI Performance and Potential Index rankings, 1990-2010, http://unctad.org/sections/dite/docs/wir11_web_tab28.pdf